The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

النشرة 200
أيار 2023

التقارير الرئيسية

تواصَل انتشار شبكة الالياف الضوئية في عام 2022، حيث ارتفع عدد المشتركين من حوالي 3000 مشترك في عام 2021 إلى ما يقدر بنحو 51,759 مشتركاً بنهاية عام 2022

في الثالث من نيسان 2023، وافق مجلس الوزراء الفلسطيني على موازنة الطوارئ لعام 2023.

في 21 نيسان 2023، نظّم معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) نقاش طاولة مستديرة حول فوائد ومحددات تفعيل السجل الوطني الاجتماعي الموحد

أغلق مؤشر القدس عند 654.3 نقطة آخر يوم تداول في شهر نيسان 2023 بانخفاض قدره 0.36% عن الشهر السابق

اجتماع لجنة الاتصال المخصصة (AHLC)

اجتمعت لجنة الاتصال المخصصة (AHLC) في بروكسل في الثالث من أيار لرصد التقدم الذي تم إحرازه منذ آخر اجتماع لها في أيلول 2022، ولدعم الجهود الفردية، والمتعددة الجهات، والدولية الهادفة لتحسين الظروف الاقتصادية والمؤسساتية في فلسطين.[1] تتكون لجنة الاتصال المخصصة من 15 عضوا من المانحين وممثلي المنظمات الدولية، وتعمل منذ عام 1993 كإحدى الآليات الرئيسية لتنسيق عملية تقديم المساعدات الدولية إلى فلسطين.[2] يقوم كل من مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومجموعة البنك الدولي، ومكتب الرباعية الدولية، وصندوق النقد الدولي برفع تقاريرهم بشكل دوري لهذه اللجنة للنظر فيها.

الآفاق الاقتصادية

أظهرت التقارير الدولية تباطؤاً في تعافي الاقتصاد نحو مستويات الإنتاج فترة ما قبل الجائحة. انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 7% عام 2021 الى 3.9% في 2022، ومن المتوقع أن يتباطأ إلى 3.5% خلال عام 2023 بسبب انحسار فرص انتعاش ما بعد الجائحة. شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي صدمة سلبية بلغت 11.3% في العام 2020.[3]

انخفضت نسبة البطالة من 26.4% في 2021 إلى 24.4% في 2022 نتيجة ضغوط توظيف قوية في الضفة الغربية.[4] في عام 2022، بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية نحو 13.1%، وهو أدنى معدل منذ عام 2015. نتج ذلك جزئيا بسبب زيادة عدد الفلسطينيين من الضفة الغربية العاملين في إسرائيل والمستوطنات (زيادة بنسبة 30.8% إلى 191 ألف عامل). بقيت البطالة مرتفعة جدا في قطاع غزة عند 45.3% في عام 2022، رغم أنه سمح لعدد محدود جدا من الفلسطينيين من غزة بالعمل في إسرائيل لأول مرة منذ 18 عاماً (18,000 عامل). نحو 22.5% من الفلسطينيين العاملين من الضفة الغربية عملوا في إسرائيل والمستوطنات في عام 2022، مقارنة مع 0.8% في قطاع غزة. تظهر البيانات الخاصة بالضفة الغربية الدور المتناقص لعمل الفلسطينيين في إسرائيل: فمن ناحية يوفر دخل سريع ومرتفع ويقلل البطالة، ومن ناحية أخرى يسبب تشوهات واختلالات في سوق العمل من حيث الأجور والمهارات وغيرها، ويزيد من انكشاف الاقتصاد المحلي لتقلبات سوق العمل الإسرائيلي.

كان الاستهلاك الشخصي هو المحرك الرئيسي للنمو عام 2022، والذي تحفز نتيجة ارتفاع تعويضات العاملين في إسرائيل والمستوطنات (6.7% إلى 2.8 مليار دولار) وصافي التحويلات الجارية من الخارج (60.2% الى 2 مليار دولار). لكن، ومع الأخذ بعين الاعتبار القدرة الإنتاجية المقيدة والمتهالكة للاقتصاد الفلسطيني، أدى الطلب المحلي المتزايد إلى زيادة كبيرة في الاستيراد (25.7% في عام 2022) مضيفا إلى العجز المرتفع أصلا في الحساب الجاري (زيادة مقدارها 61.2% إلى 2.9 مليار دولار أو 15% من الناتج المحلي الإجمالي). ارتفع العجز في الميزان التجاري من 6.95 مليار دولار في عام 2021 (34.2% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى 9.3 مليار دولار في عام 2022 (39.7%) من الناتج المحلي الإجمالي).

ارتفعت نسبة التضخم من 1.2% في 2021 إلى 3.7% في المتوسط خلال 2022 في ظل ارتفاع أسعار السلع والخدمات عالميا، وزيادة الطلب على الاستيراد. فلسطين هي ثاني اعلى دولة في نسبة الغذاء من مجمل الواردات في المنطقة (خلف اليمن فقط)، حيث تشكل واردات الغذاء حوالي 34% من مجموع الواردات. أيضا، معدلات الاعتماد على واردات القمح (91%) والزيت النباتي (95%) مرتفعة جدا. ساهمت إجراءات الدعم والإعفاءات الضريبية التي قامت بها السلطة الوطنية الفلسطينية في النصف الأول من عام 2022 في تخفيف تأثير ارتفاع أسعار استيراد الغذاء والوقود.

الطاقة المتجددة

بطلب من الاتحاد الأوروبي في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في أيار 2022، قامت الرباعية الدولية بتسهيل عقد سلسلة من النقاشات بين السلطة الوطنية الفلسطينية، والحكومة الإسرائيلية، والمجتمع الدولي حول إقامة مشاريع طاقة متجددة في الضفة الغربية.

عبر المجتمع الدولي عن اهتمامه بدعم عملية تطوير الطاقة المتجددة في المنطقة المسماة "ج" بهدف تلبية الطلب الفلسطيني المتزايد على الطاقة والمساهمة في معالجة مشكلة صافي الإقراض، أي المبالغ التي تخصمها الحكومة الإسرائيلية من إيرادات المقاصّة الفلسطينية لتسوية ديون مستحقة للشركات الإسرائيلية المزودة للكهرباء، والمياه، وخدمات الصرف الصحي للبلديات والشركات وجهات التوزيع الفلسطينية. حددت السلطة الفلسطينية مواقع لألواح شمسية في الضفة الغربية بقدرة إنتاجية إجمالية تزيد على 200 ميجاوات، وتتباحث مع الحكومة الإسرائيلية لإنشائها. كما شكلت الحكومة الإسرائيلية لجنة مشتركة من عدة وزارات لتطوير مشاريع الطاقة الخضراء في الضفة الغربية، والتي سبق وأقرت موقعين لمحطات طاقة شمسية كهروضوئية في الضفة الغربية، في بني نعيم (في المنطقة المسماة "أ") وفي عقبة جبر (في المنطقة المسماة "ج").

1 https://bit.ly/3Bjo3SB
2 https://unsco.unmissions.org/ahlc-socioeconomic-reports
3 https://bit.ly/3BkquEE
4 https://pcbs.gov.ps/Downloads/book2658.pdf

من المتوقع أن يرتفع الطلب على الكهرباء في الضفة الغربية بنحو 2.91% سنويا عن مستواه الحالي البالغ 1360 ميجاوات تقريبا.[5] أكثر من 90% من الطلب الحالي على الكهرباء يتم استيراده من إسرائيل. ارتفعت واردات الكهرباء من الأردن من 40 ميجاوات في 2021 إلى 80 ميجاوات في 2022، مع احتمالية زيادة إمدادات الكهرباء من الأردن إلى 160 ميجاوات في حال توفرت الاستثمارات الإضافية اللازمة. تهدف السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إنتاج 630 ميجاوات باستخدام الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، أي أكثر من ثلاثة أضعاف القدرة الإنتاجية في عام 2021 (178.5 ميجاوات).[6]

في قطاع غزة، كلفت الرباعية جهة مختصة لعمل تقييم أثر القدرة الاستيعابية لشبكة الكهرباء في غزة. يهدف التقييم، والذي من المتوقع الانتهاء منه في الربع الثالث من عام 2023، إلى تحديد القدرة الحالية والمستقبلية لشبكة الكهرباء على استيعاب الطاقة المتجددة، واقتراح تحديثات لزيادة قدرتها الاستيعابية. أيضا، بتمويل من النرويج والاتحاد الأوروبي والبنك الإسلامي للتنمية، تم الانتهاء في العام 2022 من المرحلة الأولى (1.7 ميجاوات من أصل 7 ميجاوات) من محطة إنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية الكهروضوئية والتي ستغذي محطة معالجة مياه الصرف الصحي بخان يونس في غزة.

تغطي إمدادات الكهرباء في غزة (190 ميجاوات تقريبا) أقل من نصف الطلب (المُقدر بنحو 430 ميجاوات بالمتوسط)، مما يؤدي إلى توفر الكهرباء بمعدل 12 ساعه يوميا فقط. تستورد غزة نحو 120 ميجاوات من الكهرباء من إسرائيل، بينما تولد محطة كهرباء غزة ما يقارب 70 ميجاوات باستخدام الديزل الممول من دولة قطر. إمداد محطة كهرباء غزة بالغاز الطبيعي عبر خط أنابيب الغاز(ضمن مشروع "غاز من أجل غزة")، وتنفيذ البنية التحتية التابعة له بما يشمل بالأخص تحديث الشبكات، يعتبر جزءا من المكونات الأساسية للحلول البنيوية ذات النطاق الأوسع لقطاع الطاقة في غزة.

الاتصالات

تواصَل انتشار شبكة الالياف الضوئية في عام 2022، حيث ارتفع عدد المشتركين من حوالي 3000 مشترك في عام 2021 (مقارنة بـ 405 آلاف مشترك في ADSL) إلى ما يقدر بنحو 51,759 مشتركاً بنهاية عام 2022 (مقارنة بـ 358 ألف مشترك في ADSL).[7] أدى هذا بدوره إلى تقدم مرتبة سرعة الإنترنت بفلسطين في الترتيب العالمي من المرتبة 140 إلى المرتبة 73، مع سرعة تنزيل 53 ميغابايت في الثانية.

لا تزال تقنيات الجيل الرابع 4G والخامس 5G بانتظار الانتهاء من الترتيبات التقنية والتجارية بين شركات الاتصالات الفلسطينية وشركة إدارة الطيف الترددي.[8] لم يتم إجراء أي مناقشات تجارية حتى الآن، مما يقوض هدف توفير خدمات الجيل الرابع بحلول نهاية عام 2023 الذي وضعه الرئيس الأمريكي بايدن خلال زيارته في حزيران 2022.

آلية تخليص ضريبة القيمة المضافة

أشار تقرير البنك الدولي إلى أن نظام ضريبة القيمة المضافة الإلكتروني، الذي بدء العمل به في آذار 2022 ليحل محل المعاملات الإدارية الورقية لتتبع التجار، ساعد في زيادة إيرادات ضريبة القيمة المضافة، إلا أنهذه الجهود قد تعرقلت بسبب الإقبال المحدود على النظام من قبل التجار الإسرائيليين.

بحلول 31 كانون الأول 2022، كان هناك 2975 فلسطينياً و942 إسرائيلياً مسجلين كمستخدمين نشطاء في النظام. خلال فترة العشرة أشهر هذه منذ آذار 2022، تم إصدار ما يقرب من 170,000 فاتورة بقيمة معاملات إجمالية قدرها 5 مليارات شيكل وضريبة قيمة مضافة 690 مليون شيكل من خلال النظام الفلسطيني، الذي يعتبر استخدامه إلزاميا للتجار الفلسطينيين. الأرقام المقابلة على الجانب الإسرائيلي أقل بكثير (50,000 فاتورة بقيمة 1.4 مليار شيكل وضريبة قيمة مضافة 244 مليون شيكل) لأن استخدام نظام ضريبة القيمة المضافة الإلكتروني اختياري للتجار الإسرائيليين. بلغت الواردات المسجلة من إسرائيل خلال نفس الفترة 13.6 مليار شيكل.[9] يُقدر التسرب المالي الذي تتكبده السلطة الوطنية الفلسطينية بسبب الامتثال غير الكافي لضريبة القيمة المضافة (والتي تعود فعليا إلى الخزينة الإسرائيلية) بحوالي 310 مليون دولار سنويا.[10]

موازنة الطوارئ للسلطة الوطنية الفلسطينية 2023

في الثالث من نيسان 2023، وافق مجلس الوزراء الفلسطيني على موازنة الطوارئ لعام 2023.[11] جاء اعتماد موازنة طوارئ استجابةً للأزمة المالية المستمرة للسلطة الوطنية الفلسطينية وعدم اليقين الكبير الذي يحيط بالموارد المالية العامة، لا سيما بسبب الاقتطاعات الإسرائيلية من عائدات المقاصة الفلسطينية[12] التي بلغت 72 مليون دولارا منذ بداية عام 2023.[13]

بينما لا تتوفر حتى اللحظة تفاصيل منشورة لموازنة 2023، إلا أن وزير المالية الفلسطيني شكري بشارة أعلن عن بنودها العامة للإعلام الفلسطيني. وفقًا لبشارة، من المتوقع أن تنمو العائدات بنسبة 6.7% لتصل إلى 5.38 مليار دولار في عام 2023 مقارنة بـ 5.04 مليار دولار في عام 2022.[14] من المتوقع أن ترتفع إجمالي النفقات العامة بنحو 11.6% لتصل إلى 6.17 مليار دولار في نهاية العام 2023، بينما من غير المتوقع أن يتجاوز دعم الموازنة 100 مليون دولار. نتيجة لذلك، من المتوقع أن يرتفع العجز المالي (بعد المنح) بنسبة 46% ليصل إلى 609 مليون دولار في عام 2023 (أو 9.9% من إجمالي الموازنة)، وذلك بعد احتساب الخصومات أحادية الجانب التي تقتطعها الحكومة الإسرائيلية من عائدات المقاصة الفلسطينية (المقدرة بنحو 250 مليون دولار).[15]

تدابير معالجة الضغوط المالية

من المتوقع أن تواصل السلطة الوطنية الفلسطينية إصلاحاتها الهادفة إلى توسيع القاعدة الضريبية واحتواء الإنفاق العام في عام 2023. تشمل إصلاحات الإيرادات تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة الجديد، وتعديل قانون ضريبة الدخل، والانتهاء من المناقشات مع مجلس الوزراء الفلسطيني بشأن قانون جمارك جديد. بينما تشمل إصلاحات الإنفاق بذل الجهود لخفض فاتورة الأجور (الرواتب) والإحالات الصحية الخارجية وصافي الإقراض. مع ذلك، وعلى الرغم من التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بتقليص التوظيف في القطاع العام بشكل كبير، فمن المتوقع أن تزداد فاتورة الأجور بعد المفاوضات الأخيرة مع نقابات المعلمين والأطباء والمهندسين في أعقاب سلسلة من الإضرابات خلال فصل الشتاء.

في 21 نيسان 2023، وافقت إسرائيل على إجراءات جديدة تهدف إلى تخفيف الضائقة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية.[16] تشمل هذه الإجراءات تخفيض رسوم معالجة الوقود من 3% إلى 1.5%، ورفع نسبة الإيرادات التي تحولها إسرائيل للسلطة الوطنية الفلسطينية بدل الرسوم التي تجبيها من المسافرين عبر معبر اللنبي (جسر الملك حسين)، وتوسيع قائمة واردات السلع المعفاة من الضرائب.

بالرغم من أن السلطة الوطنية الفلسطينية تطالب بهذه الإجراءات الثلاثة من وقت طويل، إلا أنه من المتوقع أن يكون تأثيرها محدوداً. أشار الوزير بشارة إلى أن التخفيض في رسوم معالجة الوقود سيؤدي إلى وفورات محدودة جدا تبلغ 4–5 مليون شيكل شهريا فقط.[17] كما أكد بشارة على أن إسرائيل لا تزال تحتجز 900 مليون شيكل من ضريبة المغادرة من سنوات سابقة، ولم تتعهد بعد بتحويل هذه المبالغ المستحقة للفلسطينيين.

الأداء المالي في عام 2022

شهدت الإيرادات العامة ارتفاعا بنحو 18.3% إلى 16.2 مليار شيكل في العام 2022 نتيجة زيادة في إيرادات الضرائب المحلية بنحو 19.3% (5.9 مليار شيكل) وزيادة بنحو 19.6% في إيرادات المقاصة (11.2 مليار شيكل).[18] قابل الارتفاع في الإيرادات زيادة في دعم الوقود للتخفيف من الارتفاع الحاد في أسعار النفط عالميا، إذ ارتفعت إعانات الوقود بنحو 191% في عام 2022 (من 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 إلى 1.1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 2022).[19] كما نمت الإيرادات على الرغم من الإعفاء المؤقت من ضريبة القيمة المضافة على الدقيق والخبز لاحتواء أثر ارتفاع أسعار استيراد المواد الغذائية على المستهلكين.[20]

ظل الإنفاق العام بالأسعار الجارية بعملة الشيكل دون تغيير تقريبا مقارنة بعام 2021 (زيادة بنحو 0.4%)، مع تعويض ارتفاع فاتورة الأجور على أساس الالتزام (4.1%) بانخفاض التحويلات الجارية (16.3%). كانت المراجعات المحاسبية المتعلقة بمعاشات تقاعد قطاع الأمن هي المساهم الرئيسي في انخفاض التحويلات في عام 2022. كما قدمت السلطة الوطنية الفلسطينية مدفوعات أقل للأسر الفقيرة من خلال البرنامج الوطني للتحويلات النقدية (NCTP) في عام 2022، في حين ظل الإنفاق التنموي أقل بكثير من المستوى الذي كان عليه قبل الوباء. أما على الأساس النقدي، تدفع السلطة الوطنية الفلسطينية لموظفي القطاع العام والمتقاعدين 80% من رواتبهم/معاشاتهم التقاعدية منذ تشرين الثاني 2021 (باستثناء ذوي الدخل الأدنى الذين لم يتم تخفيض مستحقاتهم).

نتيجة للإيرادات القوية والإنفاق المستقر، انخفض عجز الموازنة (قبل المنح) بنحو 60% إلى 526 مليون دولار.[21] بلغ إجمالي تمويل المانحين 350 مليون دولار في عام

5 https://bit.ly/3pKu4FA and https://bit.ly/3BzziXo
6 https://bit.ly/3Mhd29G and https://bit.ly/43c27EO
7 https://bit.ly/42MO0FL and https://bit.ly/437IXBa
8 تحدد شركة إدارة الطيف توزيعات خدمات الاتصالات الراديوية، والمواصفات الفنية، وتحدد أنواع الخدمات والتقنيات التي يمكن أن تعمل في بلد ما.
9 www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=1730 ; 1 USD = 3.4 ILS
10 https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp2013d1_en.pdf
11 https://english.wafa.ps/Pages/Details/135175
12 العائدات التي تجمعها إسرائيل بالنيابة عن السلطة الفلسطينية وتحولها لها.
13 www.pmof.ps/documents/accounts/monthly/2023/March.2023.ar.pdf
14 www.wafa.ps/pages/details/69457
15 www.wafa.ps/pages/details/68922
16 https://bit.ly/3BlYBvG
17 www.aliqtisadi.ps/ar/Article/94188
18 www.pmof.ps/documents/accounts/monthly/2022/Dec-2022.ar.pdf
19 https://bit.ly/3LWeTjN
20 https://bit.ly/41wy2yL
21 Ibid

2022 (244 مليون دولار لدعم الموازنة و106 مليون دولار لتمويل التنمية)، مع عودة الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي منذ شهر أب 2022. بلغ العجز المالي بعد المنح وبعد احتساب الخصومات الإسرائيلية نحو 416 مليون دولار في عام 2022.

جدول 1: المؤشرات المالية الرئيسية كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2019-2022

البند	2019	2020	2021	2022
إجمالي الإيرادات	**18.9**	**22**	**22.9**	**24.4**
إيرادات الضرائب المحلية	4.4	4.7	5.5	6
ضريبة الدخل	1.2	1.2	1.2	1.5
ضريبة القيمة المضافة	1.8	2	2.1	2.2
الجمارك والرسوم	1.4	1.5	2.2	2.3
الإيرادات غير الضريبية	2.1	2.4	2.2	2.4
تحصيلات مخصصة*	0.5	0.6	0.8	0.9
إيرادات المقاصة	12.9	15	15.4	16.4
مسترجعات الضرائب	-1	-0.7	-1	-1.3
إجمالي المصروفات	**29.3**	**32.6**	**30.3**	**28**
النفقات الجارية	24.8	27.8	25.9	23.6
الأجور والتعويضات	13	14.1	14.6	13.9
التحويلات الجارية	7.7	9.1	6.3	4.8
بضائع وخدمات	3.8	4.2	4.4	4.2
مدفوعات الفائدة	0.3	0.4	0.6	0.7
النفقات الرأسمالية	2.1	2	1.5	1.6
صافي الإقراض	1.9	2.2	2.1	1.9
مدفوعات مخصصة	0.5	0.6	0.8	0.9
منح	2.9	3.1	1.7	1.8
التمويل	**7.5**	**7.5**	**5.77**	**1.8**

* التحصيلات والمدفوعات المخصصة هي تحصيلات الضرائب والإيرادات المستحقة لهيئات الحكم المحلي.

المصدر: البنك الدولي، نيسان 3202.

الدين العام والمتأخرات

لتغطية العجز المالي، مع عدم إمكانية الوصول لأسواق رأس المال العالمية وقيود الاقتراض من النظام المصرفي الفلسطيني لأسباب احترازية، واصلت السلطة الوطنية الفلسطينية مراكمة المتأخرات للقطاع الخاص وصندوق التقاعد والموظفين العموميين.

اعتبر أحدث تقرير للبنك الدولي إلى لجنة الاتصال المخصصة بأن استمرار مراكمة المتأخرات يستنزف السيولة من الاقتصاد المحلي ويشكل خطراً على استقراره.[22] بحلول نهاية عام 2022، بلغ رصيد المتأخرات 34.8% من الناتج المحلي الإجمالي. الجزء الأكبر من متأخرات القطاع الخاص، المقدرة بحوالي 1 مليار دولار مستحقة للمستشفيات وشركات الأدوية والمقاولين. تبلغ متأخرات صندوق معاشات الخدمة المدنية حوالي 3 مليارات دولار (لا تشمل متأخرات صندوق معاشات قطاع الأمن)، في حين أن متأخرات الموظفين العموميين نتيجة مدفوعات رواتب جزئية وصلت إلى حوالي 400 مليون دولار في عام 2022.

وفقًا للبيانات التي نشرتها وزارة المالية، بلغ الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية 12.5 مليار شيكل في عام 2022 (18.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بـ 12 مليار شيكل في عام 2021 (21.2% من الناتج المحلي الإجمالي) و9.66 مليار شيكل في عام 2019 (16.3% من الناتج المحلي الإجمالي).[23] وهذا أقل من الحد المسموح به بموجب قانون الدين العام رقم (24) لعام 2005 (40% من الناتج المحلي الإجمالي). مع ذلك، وبعد احتساب المتأخرات غير المدرجة في حسابات وزارة المالية للدين العام، يرتفع الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى 48.1% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2022 (مقارنة بـ 34.5% في عام 2019 و50.2% في عام 2021)، لكنه لا يزال أقل من بعض الدول المجاورة (75.1% في الأردن و60.9% في إسرائيل).

السجل الوطني الاجتماعي الموحد

في 12 نيسان 2023، نظّم معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) نقاش طاولة مستديرة حول فوائد ومحددات تفعيل السجل الوطني الاجتماعي الموحد (UNSR).[24]

22 https://bit.ly/44QAzqn
23 www.pmof.ps/documents/accounts/monthly/2022/Dec-2022.ar.pdf
24 https://mas.ps/news/7434.html

السجل الوطني الاجتماعي الموحد، الذي تم إطلاقه في كانون أول 2021 من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، هو نظام شامل يهدف إلى ضمان المساواة والعدالة في فرص الوصول لخدمات الحماية الاجتماعية للفلسطينيين.[25] يمكن للمواطنين تقديم طلب مبدئي للمساعدة، إما من خلال مكاتب وزارة التنمية الاجتماعية أو من خلال المنصة الإلكترونية لبرنامج الحماية الاجتماعية. إذا كانت الأسرة تفي بالمعايير المطلوبة، يقوم الأخصائي الاجتماعي (مدير الحالة) بزيارتها لإجراء تقييم شامل وتخطيط الاحتياجات. إذا تم كشف حاجة، يعمل الأخصائي الاجتماعي بشكل وثيق مع الأسرة لتنفيذ البرامج المخططة والتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية حتى إحراز التقدم بحسب الخطة الموضوعة.

يهدف السجل الاجتماعي الوطني الموحد، من خلال مساعدته لوزارة التنمية الاجتماعية في تحديد وتوجيه المساعدة المباشرة إلى الأسر الأكثر فقراً وتهميشاً، إلى معالجة الفقر متعدد الأبعاد [26] والمساهمة في تحقيق هدف التنمية المستدامة الأول المتمثل في القضاء على الفقر بحلول عام 2030. يوفر البرنامج أيضا أداة تنسيق لتبسيط تقديم الخدمات، حيث يتطلب من 13 وزارة موائمة أنظمتها وبروتوكولاتها الخاصة مع البرنامج لتقديم المساعدة اللازمة.

الارتقاء نحو الحماية الاجتماعية

منذ إطلاق السجل الوطني الاجتماعي الموحد في أواخر عام 2021، أجرت وزارة التنمية الاجتماعية 47,000 زيارة ميدانية للأسر المستضعفة المسجلة في الضفة الغربية، و88,000 زيارة ميدانية أخرى في قطاع غزة بدعم من البنك الدولي. كان الغرض من هذه الزيارات هو التحقق من معلومات الأسر وتقييم احتياجاتها ووضع خطط لتلبية هذه الاحتياجات.

ووفقًا لوزارة التنمية الاجتماعية، بلغت معدلات الفقر ذروتها في عام 2020 نتيجة وباء كوفيد-19 (ما جعل 40% من السكان تحت خط الفقر).[27] يبلغ معدل الفقر متعدد الأبعاد حاليًا حوالي 24% من السكان، بينما يبلغ معدل فقر (الدخل) حوالي 29.2%. أكثر من 60% من سكان قطاع غزة عاشوا تحت خط الفقر عام 2022، مقابل 19% في الضفة الغربية.[28]

بحلول عام 2023، تم تسجيل 130,000 أسرة على أنها مؤهلة للحصول على المساعدة من البرنامج الوطني للتحويلات النقدية التابع لوزارة التنمية الاجتماعية[29]، وهو ما يمثل زيادة عن الـ 115,000 أسرة التي تم تسجيلها في عام 2022، مما يدل على التأثير المحدود للتدابير الحالية الهادفة إلى تخفيف حدة الفقر.[30]

التحديات والطريق قدما

في حين أن تفعيل السجل الوطني الاجتماعي الموحد يجلب فوائد كبيرة، إلا أنه يواجه أيضا العديد من التحديات حيث تشكل تكلفة التفعيل عقبة رئيسية، خاصة مع شح الموارد المالية ومحدودية الموازنات. إضافة لذلك، فإن التحديات التقنية والحاجة إلى الصيانة والتطوير المستمر تتطلب موارد بشرية متخصصة.

في الوقت الراهن، هناك نسبة صغيرة فقط من الباحثين الميدانيين في وزارة التنمية الاجتماعية (230) مؤهلين ليصبحوا مدراء حالات. علاوة على ذلك، لا تزال مشكلة مواءمة الأنظمة والبروتوكولات بين الوزارات تمثل تحدياً، حيث أن لكل منها إجراءاتها الخاصة في تقديم المساعدة.

أكد المعقبون خلال اللقاء على الحاجة إلى تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي الشاملة وغيرها من التدخلات التي يمكن أن تساعد المواطنين على الهروب من فخ الفقر. كما انتقد البعض محدودية القدرة والتغطية للنظام الحالي، مشيرين إلى أن عدم إمكانية وصوله بشكل متساوٍ لجميع الفئات المهمشة يضعف من فائدته. اقترح آخرون أن يتحول التركيز نحو تسجيل جميع السكان بدلاً من الفقراء فقط، حيث يوفر ذلك مرجعة معلوماتية لمختلف برامج التنمية الاجتماعية. كما أشار المشاركون إلى الحاجة إلى قانون شامل للحماية الاجتماعية.

حركة التداول في نيسان

أغلق مؤشر القدس عند 654.3 نقطة آخر يوم تداول في شهر نيسان 2023 بانخفاض قدره 0.36% عن الشهر السابق.[31] وقد تم تداول 8.56 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 16.96 مليون دولار خلال الشهر، مسجلاً انخفاضاً بنحو 45.6% في عدد وبنحو 57.3% في قيمة الأسهم المتداولة مقارنة بشهر آذار 2022. يميل حجم التداول إلى الانخفاض خلال شهر رمضان الذي بدأ في 22 آذار وانتهى في 20 نيسان من هذا العام.

25 www.mosd.gov.ps/page/about-social/ar
26 مؤشر يعكس نسبة العائلات المحرومة في بلد ما من حيث ثلاثة أبعاد للرفاهية: الفقر المالي، الخدمات التعليمية وخدمات البنى التحتية الأساسية.
27 www.mosd.gov.ps/page/about-social/ar
28 https://bit.ly/3pTdnaZ
29 برنامج يعنى بدفع مبالغ مالية للاسر الفلسطينية الافقر للحد من فقرهم.
30 https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/unsco_ahlc_report_-_may_2023.pdf
31 https://bit.ly/3IpzVqm

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

النمو

إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المجلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الرابع 2017 – الربع الرابع 2022

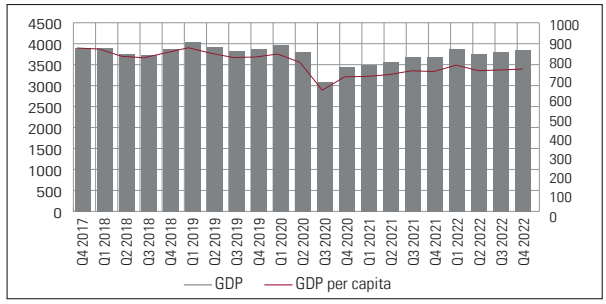

الناتج الإجمالي المحلي (الربع الرابع 2022): 4,021.7 مليون دولار
الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الرابع 2022): 787.9 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التجارة

الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين ('000 دولار)، الربع الرابع 2017 – الربع الرابع 2022

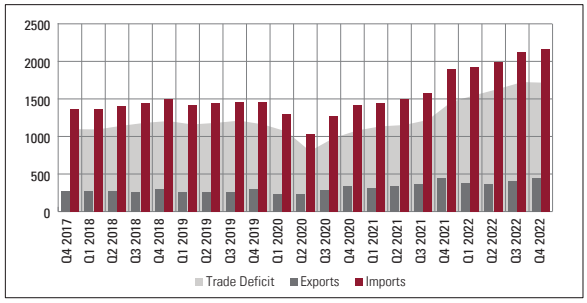

الواردات (الربع الرابع 2022): 2,158.2 مليون دولار الصادرات (الربع الرابع 2022): 445.7 مليون دولار
العجز التجاري (الربع الرابع 2022): 1,712.5 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

البطالة وبطالة الشباب في فلسطين،
الربع الأول 2018 – الربع الأول 2023

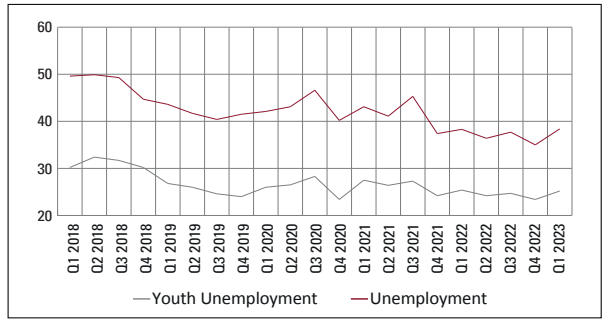

معدل البطالة (الربع الأول 2023): 25.20% معدل بطالة الشباب (الربع الأول 2023): 38%
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال،
نيسان 2020 – نيسان 2023

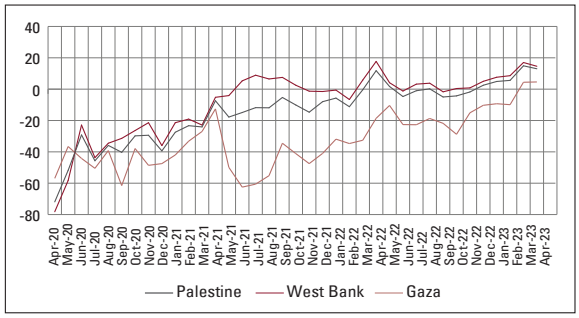

فلسطين (نيسان 2023): 13 الضفة الغربية (نيسان 2023): 14.6
غزة (نيسان 2023): 4.6 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2018)،
نيسان 2020 – نيسان 2023

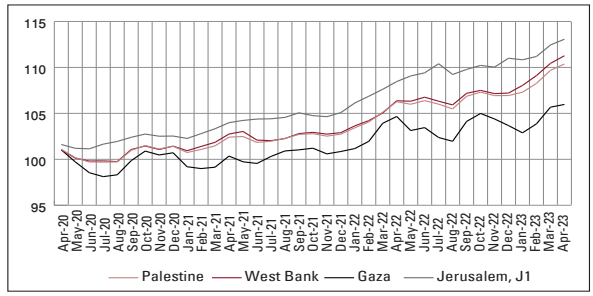

فلسطين (نيسان 2023): 110.37 الضفة الغربية (نيسان 2023): 111.27
غزة (نيسان 2023): 105.97 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

التسهيلات والودائع في فلسطين ('000 دولار)،
الربع الأول 2018 – الربع الأول 2023

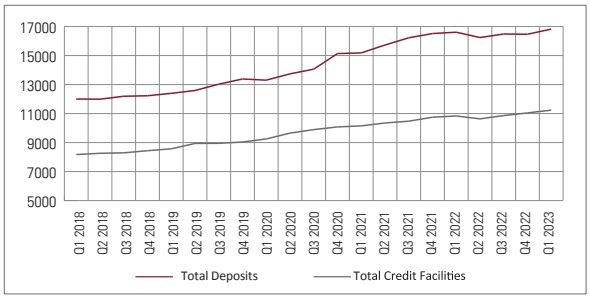

مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الأول 2023): 11,235.81 مليون دولار
مجموع الودائع (الربع الأول 2023): 16,825.49 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

The Portland Trust

M A S

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وتحررها بورتلاند ترست. يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org